المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الاثنين 20-07-2009 العدد 3369
12

الخولي يرحب بقرار مجلس الشورى رد طعن «الاتصالات»

دعا رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخولي الحكومة العتيدة الى اعادة تصويب ومعالجة مكامن الخلل في القطاع الخلوي عبر اعطاء الهيئة الناظمة للاتصالات دورها الفعلي والقانوني وفك التشابك بين صلاحيات وزير الاتصالات والهيئة الناظمة من اجل تأمين حسن سير عمل القطاع.

واعتبر الخولي في بيان أمس «أن رد مجلس شورى الدولة طعن وزارة الاتصالات، بقرار اصدرته الهيئة المنظمة للاتصالات الرقم ٢٠٠٩/١ والذي قضى باعادة تخصيص الرمز ٧١ لشركة «ام تي سي توتش» والرمز ٧٢ لشركة «الفا» هو في مثابة قرار تأسيسي لعمل الهيئة والذي من شأنه ان يطلق عملها وصلاحياتها وفقا لقانون الاتصالات الرقم ٤٣١، كما انه يؤشر الى مسألة فصل الصلاحيات بين الوزارة والهيئة وضرورة احترام تنفيذ قانون الاتصالات والذي يعطي الهيئة الصلاحيات الاشمل والاوسع من الوزارة».

وقال الخولي «ان ترحيبنا بهذا القرار القضائي ينطلق من حرصنا على اعطاء الدور الكامل للهيئة الناظمة للاتصالات والتي منوط بها ادارة قطاع الاتصالات الذي يعاني اليوم من فوضى كبيرة ادت وتؤدي الى ضرر على مصالح المستهلكين بالدرجة الاولى من جراء ادارة القطاع بالطريقة العشوائية وبالقرارات الطارئة او بالبيانات الصادرة عن وزير الاتصالات عند حدوث المشاكل التقنية والتي كان اخرها انقطاع الاتصالات لساعات والمشاكل الناتجة عن السوق السوداء لبيع الخطوط المسبقة الدفع بحيث لا يجوز ان يستمر تجهيل الفاعل وعدم تحميله المسؤولية وكل ذلك يحصل لغياب الدور الفاعل للهيئة الناظمة والذي يعطيها حق اتخاذ الاجراءات والقرارات وفق احكام قانون الاتصالات من اصدار التراخيص الى اعداد المراسيم والانظمة المتعلقة بقطاع الاتصالات وصولا الى وضع المعايير وتحديد التعريفات والى مراقبة ومحاسبة الشركات المشغلة للقطاع وهذا الامر لم يحصل منذ تكوين الهيئة لا بل ان صلاحيات الهيئة تبدو في الواقع كأنها مجيرة الى مستشار وزير الاتصالات او رئيس هيئة المالكين والذي له قدرة على مخاطبة الشركتين المشغلتين اكثر من الهيئة نفسها».

واكد دعم الاتحاد للهيئة الناظمة للاتصالات بصفتها المعنية الاولى بحماية المستهلك من حيث تأمين المنافسة وانشاء شركة اتصالات لبنان والخدمة الجيدة والتعرفة وادخال التقنيات الجديدة وباسعارالخدمات واهمها فرض العقوبات على المخالفين، داعيا الحكومة الجديدة الى إعادة تصويب ومعالجة مكامن الخلل في القطاع الخلوي عبر اعطاء الهيئة الناظمة للاتصالات دورها الفعلي والقانوني وفك التشابك بين صلاحيات وزير الاتصالات والهيئة الناظمة من اجل تأمين حسن سير عمل القطاع، وكي لا يستفيد المتضررون فيه من هذا التشابكن فضلا عن ايجاد امكانية لتحميل مسؤولية ادارة القطاع لجهة رسمية واحدة معنية».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"